مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق انطلاقا منذ سنة 1988.

تعد نهاية سنة 1985م و بداية سنة 1986م، نقطة انعراج في الاقتصاد الوطني، حيث أن انهيار أسعار المحروقات أعطى إشارة الركود المستمر زاد من حدته ظهور اختلالات خطيرة في جهاز الإنتاج الوطني، نتيجة لنمط الإقتصاد و تسييره الذي تم اختياره آنذاك و الذي كان يحمل في طياته بذور إخفاقه.

و بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 انخفضت عائدات الصادرات النفطية الجزائرية الى حوالي 50% و تدهورت التوازنات الكلية نتيجة لكل هذا دخلت الحكومة الجزائرية في مفاوضات مباشرة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض لأجل تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري و نتج عن ذلك ابرام اتفاقية standbay مع الصندوق بتاريخ 30 ماي 1989 التي نصت على ضرورة ترشيد السياسة النقدية و تخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية و العمل على تحرير التجارة الخارجية .....الخ فهذا الإتفاق يمس او البرنامج يمس كافة مجالات السياسة الإقتصادية الداخلية والخارجية .

هناك العديد من العوامل التي ادت الى انتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر منها نذكر منها

1-الإختلال في هيكل الإنتاج :يعد اختلال هيكل الإنتاج عاملا أساسيا في حدوث الاختلالات الهيكلية الأخرى في الاقتصاد، لكون هذا الاختلال يساهم بصورة مباشرة في نقص عرض السلع و الخدمات في الاقتصاد عن مستوى الطلب المحلي عليها **2**

-الفجوة في الموازنة العامة :نعني بالفجوات في الموازنة العامة ظهور عجز فيها، حيث"يرى العديد أن عجز الموازنة العامة يعد سببا رئيسيا في تواجد العديد من الاختلالات"

3-اختلال في التجارة الخارجية :و كان هذا من خلال عنصرين :

1- من خلال العجز في الميزان التجاري حيث حقق الميزان التجاري عجزا طول الفترة من (1969-1978) و خلال سنة 1986 هذا العجز كان بسبب قلة القيود على التجارة الخارجية من خلال سياسة تنموية مستقلة امتدت من الإستقلال حتى 1974

2-من خلال الإختلال في الهيكل السلعي للصادرات : حيث كانت صادرات الجزائر و بنسبة 90% من المحروقات خلال الفترة السبعيات و امتدت حتى فترة الثمانينات و هذا رغم توجه الدولة و سعيها لتنويع الإقتصاد و تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و لم تفلح في ذلك

4-ارتفاع المديونية : ازدادت مديونية الجزائر الخارجية بفعل انخفاض أسعار النفط عالميا و تصل الى مستوى قياسي يقارب 33مليار دولار اواخر 1989 أي ما نسبته 46,8% من الناتج المحلي و شكلت هذه المديونية عبءا ثقيلا على الإقتصاد الوطني كما شكلت خدمات الديون 78,7% من مجموع صادرات المواد و الخدمات لنفس السنة

اصلاح أدوات التأطير الإقتصادي :و يتمثل هذا الإصلاح في :

1-اصلاح سياسة التخطيط : و ذلك عن طريق تأطير التخطيط السابق من خلال الجوانب التالية :

-تمديد فترة المخططات الى خمس سنوات

-تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالإهتمام بالوظائف الأساسية

-العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات

-اعطاء الاولوية للمخططات الولائية في اطار التخطيط المركزي

-اعتماد المخططات السنوية

2-اصلاح النظام الجبائي :

-ضمان مردودية الجباية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الإستثمارات المنتجة

-تبسيط قانون الضرائب و تطوير الأليات الجبائية و التنظيمية

-تشجيع الأنشطة الإقتصادية

3-اصلاح القرض و البنك :

-نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع أنتشار البنوك على المستوى الوطني مع تجنيد و توجيه ادخار اعوان الإقتصاديين لمساهمته في تمويل التنمية

-كما جاء المخطط الخماسي الثاني باجراءات اخرى تخص مهام و اختصاصات المؤسسات المصرفية و تعديل مهام البنك المركزي باعتباره المسؤول الاول عن اعداد و تنفيذ السياسة النقدية و متابعة المخطط الوطني للقرض و توفير الشروط اللازمة لإستقرار النقد و النظام المالي عامة ، بالإضافة الى استقلاليته عن الخزينة العمومية

4-اصلاح نظام الأسعار: يهدف تحرير الأسعار الى تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة حيث اعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون 89-12 الصادر في جويلية 1989 ، و يمتد تطبيق حرية الأسعار الى جميع المنتجات التي ينص لم عليها اي القانون عن تحديدها و هي تطبق على على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد بهدف تمكين ميكانزمات السوق من تنظيم أسعار السلع و الخدمات

5-إصلاح المؤسسات العمومية:

ان من الإجراءات المتخذة في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي هو إصلاح المؤسسات الإقتصادية بإعتبارها مكانا لخلق الثروة و تراكمها، ذلك عن طريق وضع استراتيجية للتكييف و التحكم في التسيير الداخلي و إدخال التطور التكنولوجي بهدف خلق قيمة مضافة في الإنتاج مع تعزيز النظام الإعلامي و الإتصال في المؤسسة

6-الخوصصة: كانت نتيجة للضغوطات المشكلة من كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدول للإنشاء و التعمير، حيث كانت تشترط هذه الهيئات على المتعاقدين معها من أجل الحصول على قروض اتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية و هي ليست أمرا اختياريا بالنسبة للدول، إذ تعتبر تدخل في شؤونها الداخلية.وقد تمت عملية الخوصصة، حيث ظهر أول برنامج للخوصصة في أفريل 1996م مدعوما من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات، وتم حل و خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه مع نهاية 1998 تم اعتماد برنامج نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999م، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل، لعدة أسباب منها موضوعية و منها ذاتية، كعدم استقرار الطاقم الحكومي، وبالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، و رفض النقابات و العمال و الوضع الأمني و غيرها.

7- تقوية القطاع الخاص:

8- إصلاح المنظومة المالية: و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة دج.
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من 1996 حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7 % من الناتج الداخلي لسنة 1993م إلى 2.4% لسنة 1997.

- إلغاء اعانات الإستهلاك و اتباع سياسة نقدية محكمة.

- انشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و إلغاء تعويضات التسريح.

-الغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.

9-التجارة الخارجية:عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990), ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية, وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 03 –91 بنك الجزائر في ماي 1991

الدفعة الثانية من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والمدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.واعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي الأول 1989 / 1990 و الثاني في 1990 / 1991 (إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994 تلاه اتفاق أخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى 1998 إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة . 1998/1994

1-الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني1Stand by (من 31 ماي 1989 إلى 30ماي 1990)

و قد قدم صندوق النقد الدولي 619 مليون دولار أمريكي كقروض تدخل في ايطار الإصلاحات(470 مليون حقوق سحب خاصة) بينما قدم البنك الدولي 300 مليون دولار أمريكي

، إرتكز محتوى الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني:

- -إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها
- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية و إعفائها مبدئيا من الضرائب.
- -الإصلاح المالي و البنكي من خلال صدور قانون النقد و القرض (90-10) مؤرخ في 10 افريل1990
- -اعتمد قانون المالية لسنة 1990 و منشور وزارة التجارة رقم(90-60) مؤرخ في 20 أوت 1990 و لائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد و التصدير

- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، و مراجعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992

2- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني Stand by2 (من 03 جوان 1991 إلى 1992/03/31).

بعد زيادة تدهور الحالة الإقتصادية في الجزائر لجأت الجزائر مرة ثانية الى صندوق النقد الدولي بغرض معالجة هذا الوضع الصعب حيث تم الإتفاق و توقيعه في 3 جوان 1991 و يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط مع الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية وتتمحور حول:

- تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية و العمل على ترقية نمو المؤسسات الخاصة
- ترشيد الإستهلاك و تشجيع الإدخار
- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تنويع الصادرات من غير المحروقات
- اصلاح المؤسسات العموية
- اصلاح النظام الضريبي و الجمركي

و في هذا الجانب اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات و التدابير الإقتصادية و المالية أهمها :

1-تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة

2-انشاء سوق ما بين البنوك

3-اتباع سياسة تقشفية صارمة

4-تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50% حيث تغير سعر صرف الدولار من 9 دينار لكل دولار عام 1990 الى 18,5 دينار لكل دولار

مرحلة تنفيذ برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي

أ: مفهومه:

إن لجوء الجزائر إلى هيئة FMI و الرضوخ لشروطها جاء نتيجة لتفاقم المديونية الخارجية و ما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية من انخفاض النمو، بتعطيل الإنتاج زيادة البطالة و زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية. و قد تمثلت الاتفاقية في شرطين الأول و مدته سنة و هو ما يعرف بالتثبيت الاقتصادي و الثاني مدته أطول و هو سياسة التعديل الهيكل. وهذا لتجاوز الصعوبات التالية:

1-تدهور حصيلة عائد المحروقات سنة 1993 الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات الذي أثر على الإقتصاد الوطني بصفة عامة

2-الإختلالات ا لمالية الداخلية أي عجز الخزينة العمومية.

3-تطور عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% سنة 1993 بعد أن كان 76% في سنة 1992، الذي أثر على عائد الصادرات.

برنامج التثبيت الهيكلي: أفريل 1994 مارس 1995

في بداية 1994 و جدت الجزائر نفسها عاجزة عن الدفع، بسبب الأوضاع الإقتصادية المتدهورة حيث بلغ مجموع الديون ما مقداره 25مليار دولار وكما وصلت خدمة الدين الى قيمة الصادرات 82,2% مما أثر على الإحتياطات من النقد الأجنبي لتصل الى 1,5مليار دولار في نهاية 1993و قدر معدل التضخم في نفس الفترة بـ 20,5% أما عجر الموازنة العامة فقد بلغ 8,7% من الناتج من جانب أخر ارتفع معدل البطالة الى 25% مما أجبرها على إمضاء اتفاقية مع الصندوق مدتها سنة واحدة من أفريل 1994 إلى مارس 1990، حيث منح الصندوق للجزائر قرضا بقيمة 1.03 مليار $.

و يهدف البرنامج الى استعادة النمو الإقتصادي و التحكم في البطلة و التضخم و تحسين فعالية الشبكة الإجتماعية و يتضمن البرنامج :

1- تسريع عملية تحرير الأسعار و توسيعها للمواد القاعدية مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات هي الحليب ، السميد ، الفرينة

2-تخفيض سعر صرف الدينار في افريل 1994 بنسبة 40,17 % (ما يعادل 36دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول الى مرحلة تحويل الكامل للدينار

و في ظل هذا الإتفاق تخلت الجزائر عن تدعيم السلع الإستهلاكية العامة التي بلغت تكفلها على الميزانية العامة 5% من إجمالي الناتج المحلي ، وبالتالي تحررت الأسعار، كما أضطرت الحكومة إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية والبترولية المدعمة بنسبة تصل في المتوسط إلى 200% تقريبا وذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية.

كما طبقت الحكومة سياسة نقدية متشددة و أسعار فائدة حقيقية موجبة وهكذا تحول الميزان المالي العام من عجز مالي بلغ 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993 إلى فائض تزيد نسبته على 3% من هذا الإجمالي في عام 1996

برنامج التعديل الهيكلي: أفريل 1995 مارس 1998

و في تاريخ 9 أفريل 1995(تاريخ إنتهاء فترة تنفيذ برنامج التثبيت) قامت الجزائر بإرسال رسالة النية المرفقة بوثيقة السياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة 3 سنوات و يدخل هذا البرنامج في إطار تجسيد الإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و الإنتقال إلى اقتصاد السوق، كما يسعى هذا البرنامج إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخوصصة المؤسسات العمومية. كما يهدف الى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج قطاع المحروقات مع تخفيض التضخم الى 10,3% و تخفيض عجز الموازنة العامة الى 1,3% مع تحرير التجارة الخارجية تدريجيا و التخلي عن سياسة الدعم السلع

الأهداف المسطرة لهذا البرنامج:

كانت الأهداف المسطرة للبرنامج كمايلي :

- تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

- تخفيض التضخم إلى 10.3%
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 95/94
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في نمو النفقات العامة
- تشجيع القطاع الإنتاجي
- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها

تقييم نتائج الإصلاحات من الجيل الأول

تشير التقارير الرسمية من طرف الهيئات المالية على أن الجزائر إستطاعت إحداث تحولات جذرية في إقتصادها، حيث تحول من إقتصاد يعتمد على القطاع العام و التخطيط المركزي لتحقيق التنمية إلى إقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص. كما حققت التوازنات الكبرى و ذلك بالتزامها بتطهير مؤسسات القطاع العام و إعادة هيكلتها كما إستطاعت تخفيض معدل التضخم الذي كان يمثل 29% سنة 1995م ثم 18 % سنة 1996م إلى 6.5 % سنة 1997م، استرجاع التوازنات الخارجية، تطهير المالية العمومية، نمو إقتصادي إيجابي خلال سنتي 1996/1995. كان التركيز على التوازنات الكلية النقدية و المالية و منها: (تقييم صندوق النقد الدولي)

-تراجع معدل التضخم من 39 % سنة 1994 الى 6 % سنة1997 ،هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2,6 % سنتي 1999

-ارتفاع الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية من 1.5 مليار دولار - إلى 8 مليار دولار سنة. 1997 وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد. و يسمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض

- بفضل عمليات إعادة جدولة انتقلت خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 486 % في سنة 1994 إلى 42.5 % في سنة 1995 ، 29.2 % سنة 1996 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 39.5 % سنة 1999, وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995,ثم انخفض إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999 ، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية ، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات

- الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2 % سنة 1993 ،قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر ب % 4 2سنتي 1995 و1996 وأكثر من 2.4 % في السنوات الموالية حتى سنة 2000

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0,5 %) في فترة سنوات (1986 – 1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي (88 - 93) ثم أصبح موجبا منذ 1995 حيث بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج

- وبالنسبة لنظام الصرف ، فقد تم تعديل سعر الصرف سنة 1994 وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 % مقابل الدولار الأمريكي ، والعمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية ، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

النتائج على الجانب الإجتماعي:

يمكن القول أن برامج التعديل الهيكلي أعطت سياسة إقتصادية جيدة لكنها لم تعطي سياسة تنموية دائمة حيث كانت نتائجه سلبية كالتالي:

1-**حالة الانكماش في القطاع الصناعي** باعتباره أكثر القطاعات تضررا حيث شهدت الكثير من فروعه الهامة نموا سلبيا.

2-- نمو البطالة وانعدام سياسة وطنية للتشغيل.

إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد أربع سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر على عمليات إعادة الهيكلة، و حل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 6.12 %سنة 1988 إلى 7.20 %سنة 1991 ،و 3.24 %في 1993 ،ثم 2000.سنة% 28.6

3-تفاقم الفقر وتزايد مخاطر التسريح للعمالة وتدهور القدرة الشرائية.:

حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8 % سنة 1988 إلى 20 % في منتصف التسعينات، و حوالي % 30 في نهاية التسعينات.كما ارتفاعت تكاليف المعيشة و هو ما صاحب انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود إلى الإجراءات التي أدت إلى ذلك منها تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية وهذا ما أثقل كاهل محدودي الدخل

4- قامت السلطات الجزائرية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 1994 بما معدله 50% مما أنعكس على زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات والسلع المحلية وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود ، كما قامت الدولة بإصلاح جبائي مما يزيد في تكلفة المنتجات ويساهم في زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين .

الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية

ألزمت الهيئات الدولية الجزائر الخوض في جملة أخرى من الإصلاحات، فحواها محاربة البيروقراطية، خاصة وأن الجزائر تسعد للولوج في الاقتصاد العالمي الشيء الذي يتطلب توفير كافة الظروف والوسائل المساعدة على هذا الاندماج.

1-إصلاح العدالة:

ويمكن إيجاز محاور إصلاح العدالة في النقاط الآتية الذكر.

أ- استقلالية القضاء:

في جملة الإصلاحات التي مست العدالة، العمل من أجل استقلالية القضاء، وذلك من خلال إصلاح قضائي فحواه إنشاء أنظمة محاكم مستقلة لديها سلطات لتنفيذ أحكامها وتطوير هيئات قضائية مستقلة تعمل بمقتضى مبادئ أخلاقية وقواعد سلوكية وتشكيل هيئات قضائية وتعمل كرادع ضد سلطة الدولة التعسفية في مجالي الاقتصاد والحريات الشخصية.

ب- إصلاح القانون التجاري:

إصلاح القانون التجاري من أجل الوصل إلى تنظيم مناسب يتناول تجارة الأسهم والسندات المالية، وحقوق أصحاب الأسهم والملكية العقارية والملكية الفكرية، الإفلاس ومكافحة الاحتكار، ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه الهدف هنا ليس فقط وضع قوانين جديدة بل تطوير مؤسسات مناسبة لتطبيق تلك القوانين.

ج- مراقبة قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية:فقد اتخذت في هذا الإطار جملة من الإجراءات لمحاربة الفساد نذكر منها:

- تجريم تبيض الأموال طبقا لأحكام اتفاقية باليرمو
- توسيع الاختصاص الإقليمي لبعض المحاكم لتشمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لا سيما الرشوة، وتبييض الأموال.

عدم قابلية تقادم بعض الجرائم الخطيرة، من بينها الجريمة المنظمة العابرة للحدود والرشوة.

3 **محاربة الرشوة والفساد:**

- أسبابها:

لقد عانت الجزائر ولا تزال من الممارسات اللأخلاقية التي ضرت بالاقتصاد الوطني، بحيث من المستحيل على المواطن أن يقضي حاجته دون أن يرشي المسؤول، والغريب في الأمر أن الذريعة التي يتخذونها صغار الموظفين لتبرير تقاضيهم للرشوة، هو أن كبار الموظفين في الدولة هم المثل الذي يقتدون به.(وتسيير التقديرات إلى أن خسائر البنوك العمومية تتجاوز 15 مليار$ خلال السنوات القليلة الماضية.)

ومن بين الأسباب التي ساهمت في انتشار المرشوة والفساد في الجزائر ما يلي:

- سوء استغلال وإساءة استعمال الصلاحيات التقديرية الممنوحة للإداريين والذي يؤدي أو فتح الباب أما الفساد الإداري.
- عدم التوازن في مستوى دخول الأفراد مما ينتج عند عدم ملاءمته مع حاجاتهم، وهذا ما يدفع الموظف لارتكاب هذه الجريمة لإشباع حاجاته على حساب المصلحة العامة.
- انخفاض مستوى الرقابة بكل أنواعها وعدم وضوح الاختصاصات الوظيفية وتضارب القوانين والأنظمة واللوائح وسوء التنظيم في الجهاز الإداري والمالي وضعف التنسيق في العمل وشيوع البيروقراطية.
- المنتجة.

نتائج الاصلاحات:

بالرغم من مساعي الجزائر الهادفة للقضاء على البيروقراطية إلا أن روح الفساد لا تزال تسكن الاقتصاد الوطني وتتجلى في الآتي:

- لا تزال القيود التنظيمية كصعوبة الحصول على الترخيص والصلاحيات الاستثنائية تعيق الحركة التجارية والاستثمارات الأجنبية في الجزائر
- لم تأتي الإصلاحات المتعلقة بالشفافية بأي نتيجة، حيث لا تزال خطوات العمليات الإدارية تؤثر على التجارة والاستثمار.
- بالرغم من القيام بإصلاحات في مجال العدالة إلا أن هذه الإصلاحات لا تتعدى كونها الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل.
- غياب مراقبة فعالة مسلحة بالمحاسبة ومهارات تدقيق الحسابات.